

كتب بالعربية

في تنظيم حركة التجارة في إطار منظومة "الإيلاف" الشهيرة.^٢ وعندما كانت القوافل تسير في رحلة الصيف التقليدية إلى الشام، فإن ذلك لم يكن خاضعاً لتطور حركة التجارة وتحول مواصلاتها في اتجاه المنطقة بحسب، بل تأسس أيضاً على عمق الوجود العربي فيها، ذلك الذي اكتسب شرعيته السياسية منذ القرن الخامس الميلادي،^٣ كما يقول المؤرخ خليل عثمانة في كتابه "فلسطين في خمسة قرون..."،^٤ موضوع هذه القراءة. وكان من ثمار الهجرة العربية قيام دولة الأنباط التي واكبت انهيار دولة يهودا في أواخر القرن الأول الميلادي،^٥ ولقد عجت المنطقة حينئذ بهذه الهجرة، وخصوصاً من القبائل اليمنية، مثل جذام وعاملة، حيث شكلت كلتاهما أغلبية العرب في فلسطين خلال العهد البيزنطي الذي جاء على أنقاض الحكم الروماني في المشرق. وفي هذا العهد توثقت صلة العرب بفلسطين، وكان تجار قريش لا يزالون يجوبون المنطقة، في وقت لم يغض البيزنطيون النظر عن مكة، بوصفها مركز التجارة الشرقية، فدأبوا على وضعها تحت سيطرتهم المباشرة. ولم تكن حملة الأحباش (٥٧٠م) إلى اليمن، ثم صعوداً نحو مكة للاتصال بمراكز النفوذ البيزنطية في الشام، منفصلة عن خططهم في هذا السبيل، كذلك اصطناع شخصية "خزاعية" من

فلسطين في خمسة قرون:

من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي

(٦٣٤ - ١٠٩٩)

خليل عثمانة

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠.
٥٢٨ صفحة. ١٢ دولاراً

(١)

كانت فلسطين لا تزال تتمثل

في الوعي التاريخي للعرب المسلمين في مسألتين: الأولى متصلة بالعقيدة معبرة عنها سورة "الإسراء" في السياق القرآني، فضلاً عن اتجاه الصلاة إليها، فكانت "قبة" المسلمين لسبعة عشر من الشهور.. وتحديداً هنا "القدس" التي اتخذت حضورها المطابق لاسمها في وعيهم المبكر، عن الصراع السياسي مع اليهود الذي شهدته "المدينة" في أعقاب "الهجرة".^١ والمسألة الثانية تندرج في حركة الفتوح التي عبرت عن مشروع

الإسلام كدعوة رسالية مداها العالم الأوسع، ولكنها في مرحلتها حينذاك كان يعنيها العرب المنتشرون تحت السيادة البيزنطية، وتحرص على "تحريرهم" - إذا جاز التعبير - الأمر الذي تفسره حملة مؤتة وتبوك إلى الشام، وحملات أخرى إلى تخومها، كان آخرها "بعث" أسامة بن زيد الذي استشهد أبوه في البلقاء. وإذا كانت الشام أكثر الأقاليم حينئذ استهدافاً لهذا المشروع. فإن ذلك مرده إلى العلاقة التجارية بين مكة وأسواقها، ومن هذه سوق "غزة" على ساحل فلسطين، حيث تردد عليها تجار قريش، ابتداءً من هاشم بن عبد مناف الذي يعود إليه الفضل

١ إبراهيم بيضون، "الرسول واليهود، في الملامح القومية للهجرة إلى يثرب"، مجلة "الطريق"، العدد السادس، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ص ٧٣.

٢ أنظر سورة قريش في القرآن الكريم.

٣ فلسطين في خمسة قرون...، ص ٩.

٤ المصدر نفسه، ص ٥.

٥ من قبيلة خزاعة التي سادت في مكة قبل قريش.

مكة (عثمان بن الحويرث) لتتويجها "ملكاً" على مكة تابعاً لنفوذهم.^٦ لكن محاولات البيزنطيين باءت بالفشل وانكفأوا عن مشروعهم الذي أخفق في تحقيقه أيضاً أسلافهم الرومان (حملة إليوس غايوس، ٢٤ ق.م.)، لتنجو مكة وتجارها من الغزو المباشر والمقنَّع، في الوقت الذي لم يعد فيه البيزنطيون أمنين وراء الحاجز (إمارة الغساسنة)، وخصوصاً بعد غزو الفرس للمنطقة وصولاً إلى مصر. كذلك لم يعد هرقل، بعد انتصاره على الفرس، مطمئناً إلى القبائل العربية المنتشرة في بقاع الشام، فلجأ إلى إقامة نظام جديد يؤدي إلى علاقة مباشرة بها، ويحول بالتالي دون تكرار غزو الشام. بيد أن الإمبراطور البيزنطي الذي عمل على توسيع "الحاجز" ليشمل القبائل العربية المتحصنة كافة في مواجهة الخطر الخارجي، كان يجهل أن مصدر الخطر هذه المرة سيكون القبائل عينها، والتي سرعان ما انضوت بصورة ما في حركة الإسلام الآتية من ورائها، لتحدث الانقلاب الكبير في الشام وسائر المنطقة، وسرعان ما تتجه ألوية العرب المسلمين شمالاً ويأخذ كل منها طريقه إلى الهدف المحدد له، وفي نحو أقل من عامين (٦٣٤-٦٣٦ م) كانت القوات البيزنطية

تغادر الشام بصورة نهائية. وكانت فلسطين التي عُهد إلى القائد عمرو بن العاص التحرك على جبهتها، أول إقليم يخضع للعرب المسلمين.^٧ ولم يبق خارج سيادتهم سوى القدس (إيلياء) التي كانت ساقطة عسكرياً، لكنهم تقديراً لمكانتها أبوا اجتياحها بالقوة، مستجيبين لرغبة البطريرك صفرونيوس الذي بعث إلى القائد أبي عبيدة بن الجراح قائلاً: "إرسل إلى خليفتكم فيكون هو الذي يعطينا العهد ويكتب لنا الأمان."^٨ فجاء عمر بن الخطاب إلى القدس وعقد صلحاً مع أهلها أعطاهم فيه "أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم ولصلبانهم... لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا يُنتقص منها... ولا يُضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء أحد من اليهود..."^٩ وهكذا تعرّبت فلسطين وعاصمتها القدس على المستوى الرسمي، وتحررت القبائل العربية المتكاثرة فيها من السيادة البيزنطية. وظلت القدس ذلك المكان الأثير في حياة المسلمين، حتى في صخب التحول في مشروع الإسلام الذي طغت فيه السياسة على الدين. ففي العهد الأموي، أخذ معاوية البيعة فيها، وذلك في العام المسمى عام الجماعة (٤١ هـ). كما أبدى اهتماماً واضحاً بها خلفاء العهد مرواني،

فُنسب إلى عبد الملك بناء مسجد قبة الصخرة، وإلى ابنه الوليد بناء المسجد الأقصى... وقيل إن سليماناً، الذي كانت "وحشة" بينه وبين أهل دمشق المؤيدين لسلفه، أراد اتخاذ القدس عاصمة له، وهو الذي اعتاد الإقامة بالرملة من أعمال فلسطين. وعلى الرغم من تبدل الأوضاع وتغيّر الأنظمة في بلاد الشام، فإنه لم يطرأ على وضع القدس وتكوينها السكاني أي تعديل، حتى كان الغزو الصليبي، مستفيداً من الصراع السلجوقي - السلجوقي (الأتابكي) والفاطمي - السلجوقي، فنسقط القدس بعد مجزرة مروعة، ولم تفلح محاولات الفاطميين الثلاث في استردادها. بيد أن القوى الإسلامية على تواطؤ بعضها، لم تنفك تحت الضغط الشعبي رافعة شعار تحريرها. وأضحت طبرية، الواقعة في منتصف المسافة تقريباً بين دمشق والقدس، الجبهة الساخنة في المواجهة شبه الدائمة بين المسلمين والصليبيين. ولقد اكتسب الشعار مضمونه الحقيقي مع قيادة الزنكيين لمشروع التحرير، وخصوصاً بعد سيطرة نور الدين محمود على دمشق والسير حثيثاً في خطته الرامية إلى توحيد الجبهة الإسلامية (الشام ومصر)، تمهيداً للانقضاض على المواقع الصليبية بدءاً من فلسطين.

(٢)

في ضوء هذا المنهج يحفر المؤرخ خليل عثمان على مدى هذه الأطروحة المهمة، أعني بها "فلسطين في خمسة قرون"، العنوان الذي

٦ أنظر: الفاسي، "شقاء الغرام بأخبار البلد الحرام"، ج ٢، ص ١٢٨؛ "فلسطين في خمسة قرون..."، ص ١٦؛ إبراهيم بيضون، "الحجاز والدولة الإسلامية: دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري" (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٥)، ص ٨٧.

٧ ظلت فلسطين تحت سيطرة المسلمين بعد انسحابهم من جميع المواقع أمام الحملة البيزنطية الثانية.

٨ الحنبلي، "الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل"، ص ٢٤٩.

٩ المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

السياسية في المنطقة، أن تشهد نمواً وتطوراً بارزين في تلك الأزمنة. بيد أن فصل الاقتصاد لم يأت بمستوى الفصول الأخرى من حيث الدقة والشمول، وربما كان مرد ذلك إلى ضعف المادة في هذا المجال. فما زال المؤرخ أو المصنّف في التاريخ الإسلامي يشدّه الخبر السياسي مُعرضاً - إلا قليلاً جداً - عن أحوال الاقتصاد والإدارة والثقافة. ويبقى الفصل السابع والأخير، وهو الذي يبحث في الحياة الاجتماعية والثقافية، لتكتمل معه صورة كتاب حاول أن يكون محيطاً بكل الجوانب لمرحلة طويلة من تاريخ فلسطين في العهد الإسلامي. لكن هذا الفصل، شأن سلفه، ضلّ المادة؛ إذ اختصر الحياة الاجتماعية بالأعياد والمواسم والزيارات، وكذلك النهضة العلمية والثقافية لا تعبر إطلاقاً عن نتاج خمسة قرون في هذا المجال. فبدا وكأن الإنهاك أخذ من الكاتب في هذين الفصلين، وخفت بالتالي نبرة المؤرخ الملمّ بالتفاصيل لديه. هذا عرض سريع لأهم محتويات الكتاب، وهي بصورة عامة تمسّ إشكالات ليس من السهولة الخوض فيها من دون ثقافة واسعة ومنهج متين، لا شك في أن المؤرخ عثمانة امتلك ناصيتهما معاً، وحقق من خلالهما نتائج في غاية الأهمية. كما أثبت أنه كاتب متمرس، ومالك لرؤية لَمَاحَة، ومتسلح بالأدوات الموائمة في البحث التاريخي.

(٣)

ليس ثمة شك في أن هذا الكتاب عالج قضايا مهمة خلال عهود مفصلية من تاريخ فلسطين

في فلسطين، والمؤثرات البيزنطية التي انعكست عليها، وخصوصاً في تنظيم الأجناد، مركزاً على جند فلسطين وإدارته وحدوده الجغرافية وجهاز الأمن فيه، فضلاً عن القضاء وتكريس القدس عاصمة له. وتتبع الفصل الخامس الدور السياسي لفلسطين خلال القرون الخمسة التي شكلت المساحة الزمنية للبحث، ابتداءً من صدر الإسلام والعهد الأموي، وتوقف عند الدور الذي قام به بعض القبائل في إسقاط العهد الأخير. كذلك فلسطين في العصر العباسي الذي تراجعت خلاله الشام، كدور سياسي، لوقت طويل من دون أن يطغى التهميش على سائر "أجنادها". فما لبثت فلسطين أن عادت، بتأثير من موقعها الجغرافي، إلى قلب الأحداث، في سياق الصراع بين القوى المسيطرة على مصر (طولونيون، إخشيديون، فاطميون)، وبين القوى المسيطرة على الشام (حمانيون، مرداسيون، أتابكة..)، فضلاً عن قبائل كان لها حضورها، وخصوصاً في إبان الغزو الصليبي، مثل بني الجراح وقبائل طيء. أمّا الفصل السادس فيبحث في البنية الاقتصادية في فلسطين، عبر الأنماط الإنتاجية الثلاثة، وهي الزراعة التي كان من أبرز محاصيلها: القمح والشعير والزيتون والأرز والحمضيات.. ولا أدري لماذا وضع الزيت والنبذ والسكر بين هذه المحاصيل، ولم يدرجها بين أصناف الصناعات، والتي كانت، بحسب قوله، على جانب كبير من الأهمية. أمّا التجارة فكانت داخلية وخارجية، إذ من الطبيعي، في ضوء الموقع الجغرافي لفلسطين، والتحويلات

اختاره لكتابه، محدداً بذلك، ووفقاً للأصول، نقطتين - مفصلين للبداية (فتح فلسطين سنة ٦٣٤ م، متوجاً بفتح القدس سنة ٦٣٨ م)، وللنهاية (الغزو الفرنجي لبلاد الشام، متوجاً بالسيطرة على القدس سنة ١٠٩٩ م). فهو، انطلاقاً من العنوان، يبدو لنا واضح المنهج، محدداً مسار طريقه إلى الهدف المنشود. وإضافة إلى ذلك، فإن الباحث لم يهمل المقدمات التي ركزت، بصورة خاصة، على التكوين التاريخي لفلسطين قبل الإسلام والتي جاءت مدمجاً ملاماً لموضوعة البحث. فتتبع عمليات التحرك السكاني وضمها للهجرات العربية، يمنية وقيسية، فضلاً عن مراكز الاستقرار والتراث الحضاري للمهاجرين ومقومات الحياة المدنية في المنطقة. هذه أهم نقاط الفصل الأول من الكتاب، في حين واكب الفصل الثاني إرهابات الفتح العربي الإسلامي ومراحلته في عهد الخليفة الأول أبي بكر، وموقف القبائل العربية المستوطنة وكذلك السكان الأصليين في بلاد الشام، مجتهداً على أن تكون فلسطين، بصورة ما، في حركة الضوء ومتصلة بمجريات الأحداث والتطورات خلال تلك المرحلة. وغاص الفصل الثالث في إشكالات معقدة، ربما كانت معالجتها على هذا النحو من الجدّ والعمق هي ما يميّز الكتاب ويوسّع الخوض في موضوعه. فقد تطرّق إلى ما سماه "الخريطة الدينية والأقليات العرقية"، متحدثاً عن أهل الذمة، ولا سيما المسيحيين، والتحول في حياتهم اللاهوتية - الاجتماعية، وعلاقتهم بالحكم الإسلامي. وبحث الفصل الرابع في البنية الإدارية

المتوهج حتى اللحظة الحاضرة. ولا شك أيضاً في أن مؤلفه بذل جهداً كبيراً في متابعته الشاقة لعناصر التكوين التاريخي لبلاد الشام إدارياً، ولفلسطين هدفاً محورياً، حيث بقيت الأخيرة على الرغم من الاستطرد في تاريخ المنطقة، في قلب حركة الحدث على امتداد تلك القرون الخمسة. فقدم لنا بحثاً فيه من الوضوح، كما فيه من العمق، فضلاً عن المعطيات التي يجهلها الكثيرون من العاملين في هذا الحقل. ولم يدخر جهداً في استقصاء المادة من أمهات المصادر والتعامل معها بروح علمية، على الرغم من انتمائه إلى هذا القطر العزيز. ولعل أكثر ما يستثير اهتمام المؤرخ في هذا الكتاب، تلك المادة الغنية عن الاستيطان العربي في بلاد الشام، متزامناً مع عهد السيطرة الرومانية، والذي أخذ يتوسع حتى فلسطين في العهد البيزنطي. كذلك استمرار الهجرة والاستقرار للقبائل العربية مع الإسلام، حيث بدأت تنتعش الأمصار على حساب المركز (الحجاز)، الأخذ حينذاك في التراجع والانكفاء. ولقد سبق للمؤرخ صالح أحمد العلي الكتابة في موضوع الاستيطان العربي الإسلامي،^{١٠} فاتسمت أبحاثه بالشمولية وكان للشام نصيب منها، وخصوصاً ما تعلق بأسماء القبائل العربية وأماكن استقرارها. إذ مرّ سريعاً على فلسطين، فإن المؤرخ عثمانة، خلافاً لذلك، كان هاجسه الإفاضة في موضوع هجرات القبائل وتشكلاتها، ومراكز

انتشارها، وأنسابها، وأنماط عيشها، ودورها في الفتوح، فضلاً عن أهل الذمة وأحوالهم وعلاقتهم بالسلطة وتأثيرهم في الحياة الاجتماعية. وفي ضوء ذلك فإننا أمام دراسة تكتسب طابع التاريخ الاجتماعي، هذا الذي تفتقده بصورة عامة الدراسات التي تستغرق عادة في التاريخ السياسي، وما يندرج تحت عنوانه من حروب وصراعات، وأخبار ثانوية. وهو ما انتقده ابن خلدون في تصنيفات "المؤرخين" الأوائل الذين شغلوا أنفسهم بالحدث عن حياة السلاطين^{١١} أكثر من البحث في خلفيات الحدث ومؤثراته وتفاعلاته. ومن هذا المنظور فإن دراسة تأخذ في الاعتبار الشمولية من دون الغوص في التفاصيل العامة، والحرص على ما يشكل إضافة جديدة في موضوعها وليس الوقوع في التكرار والرتابة.. إن مثل هذه الدراسة الفنية، المتنوعة، واستطراداً المتكاملة، يفرض نفسه مرجعاً مهماً للدارسين في تاريخ هذا القطر الذي قُدّر له أن يظل عاصفاً خلال الأزمنة، قديمها وحديثها.

(٤)

لهذا الكتاب فريدة في أنه يؤرخ لفلسطين في وقت كانت الأخيرة "جنداً" في الشام، أو أحد أقاليمها التي غالباً ما انحسرت أخبارها قياساً بدمشق أو بغيرها من مراكز القرار في ذلك الحين. وإذا استثنينا القدس، التي استأثرت باهتمام

خاص شأن مكة والمدينة، انطلاقاً من دوافع دينية أكثر منها علمية، مثل "الأنس الجليل" للحنبلي، و"مثير الغرام في فضائل القدس" للمقدسي (أحمد بن إبراهيم) وغيرهما ممن أُرّخ لهذه المدينة، وخصوصاً في عصرها الإسلامي المتأخر، فإن أحداً من العلماء لم يترك لنا تصنيفاً في تاريخ فلسطين أو غيرها من "أجناد" الشام في العصور الإسلامية الغابرة. ومن هنا يكتب كتاب عثمانة أهميته، في أنه يغطي فترة جمع مادتها من أوراق مبعثرة في عشرات المصادر والمراجع. ولصعوبة ذلك واجه أزمة في العثور على معطيات تملأ فراغ قرون خمسة من تاريخ فلسطين المتقدم في الإسلام. ولو تفادى الانتشار على تلك المساحة الواسعة، فاختصر تاريخ فلسطين في قرن أو قرنين، أو بالتالي حدد عنوانه مدخلاً إلى تاريخ فلسطين في العصور الإسلامية، لجاء الكتاب أكثر دقة وانسجاماً على صعيد المنهج، فضلاً عن المادة التي جاءت غير متوازنة، فاستفاضت في مكان وشحّت في مكان آخر من الفصول.

وكانت صعوبة توفير المادة قد دفعت بالكاتب إلى التوكؤ على التحليل والاستغراق في الاجتهادات، فضلاً عن تجاهل التوثيق في بعض الأحيان. وهو متأثر في هذا المجال بالمؤرخ محمد عبد الحي شعبان، أو أن كليهما ينتمي إلى مدرسة واحدة في الكتابة التاريخية، حيث الاجتهاد سيد الموقف، والتصرف في المعلومة - وإن بقدر أقل من شعبان - ما يتورط فيه ويجنح عن روح النص ومناخه وظروفه.

^{١٠} صالح أحمد العلي، "امتداد العرب في صدر الإسلام" (بيروت: دار الرسالة، ١٩٨٣)،

ص ٥٧ وما بعدها.

^{١١} المقدمة، ص ٣٢-٣٣.

أي البلقاء، في اتجاه الشام. وثمة ملاحظات أخرى أكثر ما تنحصر في التوكؤ على النص والجنوح أحياناً عنه لمصلحة تصوّر ما ليس موثقاً لطبيعة الحدث، كما تنحصر في اختلال التوازن على صعيد الفصول وطغيان اتجاه على حساب آخر، ولا سيما المتعلق بموضوعتي الثقافة والاجتماع. بيد أن ذلك لا يؤثر إطلاقاً في مستوى الكتاب الذي قدّم استنتاجات في غاية الأهمية، وشكل في مجمله عملاً متميزاً، إذ أعاد اكتشاف تاريخ كنا لا نزال نتعامل معه من خلال السرد والتفصيلات الإنشائية. وبين لنا، أخيراً، بموضوعيته ورهافة الحسّ التاريخي، عمق الوجود العربي في فلسطين، هذا الذي يفرض علينا التشبث به، ونقاوم من أجل الحفاظ عليه، وإحياء المؤامرات المستهدفة له - وبصورة دائمة - من الاحتلال الصهيوني.

إبراهيم بيضون

رئيس قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية

تجنح إلى المبالغة، وبالتالي فهي خاضعة للشك، وخصوصاً الرواية السالفة. فقد كان من الصعوبة القصوى تجنيد الرسول لهذا العدد من المقاتلين من أجل محاربة "الروم" في الشام، في وقت لم يكن هؤلاء يملكون مثله في أحسن أحوالهم. ومما يؤخذ عليه أيضاً، عدم التحقق من معلومات أو إهمال توثيقها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعني أنه لم يمارس النقد دائماً على النصوص التي استخدمها أو عاد إليها. ومن ذلك قوله: "إن البيزنطيين [الروم] اضطروا إلى ترتيب حامية عسكرية لترابط في منطقة البلقاء"،^{١٥} بعد حملة أسامة بن زيد. فهذه المعلومة غير موثقة، وبالتالي فهي لا تخضع للشك فقط، بل تتعارض أيضاً مع المعطيات التي رافقت انطلاقاً الجيوش العربية الإسلامية عبر البلقاء إلى الشام، بعد وقت قصير من حملة أسامة، من دون أن يتناهى إلى الأسماع أن حامية بيزنطية اعترضت سير جيوش المسلمين في منطقة مرورها،

ومن ذلك، على سبيل المثال، وصفه لمجىء الخليفة عمر بن الخطاب إلى الشام (١٧هـ/٦٣٨م) بأنه كان "لحل الإشكالات [القبليّة] التي استعصى حلها على القواد المحليين"،^{١٦} مستنداً في هذه المعلومة إلى شعبان نفسه. قد يكون ذلك صحيحاً، لكن ليس على المؤرخ أن يسبح خارج النص ويذهب بعيداً في الافتراض حتى لو كان راجحاً أو منطقياً. وعندما نهمل التوثيق بالعودة إلى المصدر، فإن ذلك يعني أن المعلومة باتت معروفة حتى البدهية، خلافاً لتلك التي يذكرها الباحث - ولأول مرة - في هذا السياق.

ومن اللافت أن مؤرخاً رصيناً ولديه مثل هذا المنهج المتين، لا يتردد في اعتماد أرقام لا تعبر إطلاقاً عن الواقع، مثل قوله: استطاع النبي (ص) أن يجنّد لهذه الحملة [حملة تبوك] ثلاثين ألف مقاتل، بينهم عشرة آلاف فارس.^{١٧} ولقد ذكر الواقدي هذه الرواية،^{١٤} في حين تفادى الطبري الإشارة إلى عدد جنود الحملة، مع العلم أن الأرقام كافة

^{١٢} أنظر الكتاب، ص ٢٦.

^{١٣} أنظر الكتاب، ص ٩٤.

^{١٤} المغازي، ص ١٠٠٢.

^{١٥} أنظر الكتاب، ص ٩٧.